

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

نظرة عامة

شهد عام 2009، وكما كان متوقعاً، امتداد تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، وانتقال الآثار السلبية لتلك الأزمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية. ولقد كان أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية ككل محدوداً نسبياً حيث تراجع متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة من 6.6 في المائة في عام 2008 إلى حوالي 1.8 في المائة في عام 2009، بينما سجل النمو انكماشاً في عدد من الدول والأقاليم الأخرى، إلا أن تأثير الأزمة على الدول العربية فرادى تباين مع اختلاف وضع كل دولة عند بداية الأزمة، ومدى انفتاحها على الأسواق الخارجية، وحسب طبيعة الإجراءات المتخذة لمواجهة تلك الآثار. فقد أدى تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض عائدات صادرات النفط إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي 1.9 تريليون دولار في عام 2008 إلى نحو 1.7 تريليون دولار في عام 2009. وانخفضت معدلات التضخم في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 في معظم الدول العربية نتيجة لتراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصة بكل دولة.

وفيما يتعلق بالتكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، تراجعت حصة قطاع الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008. وفي المقابل، زادت مساهمة كل من قطاعات الخدمات وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي جانب الإنفاق، ارتفعت حصة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، ولقد أدى انخفاض قيمة صادرات السلع والخدمات للدول العربية كمجموعة بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الواردات من السلع والخدمات، إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات العربية بصورة حادة.

وتفيد أحدث البيانات المتوفرة عن الفقر في الدول العربية من خلال مسوحات دخل الأسرة بأن معدلات الفقر تراجعت في عدد متزايد من الدول العربية والتي يتوقع أن تكون قادرة على تحقيق الغاية الأولى من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولاراً واحداً مع حلول عام 2015، إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في العام 1990. في المقابل، فإن بعض الدول العربية الأقل نمواً، بالإضافة إلى الدول العربية التي تعاني من ظروف خاصة مثل العراق وفلسطين والصومال سوف يصعب عليها تحقيق تلك الغاية قبل حلول

عام 2015. وتشير مؤشرات توزيع الدخل بأن خمس السكان الأكثر فقراً في الدول العربية يحصل في المتوسط على 6.7 في المائة من الإنفاق الاستهلاكي العائلي، بينما تبلغ الحصة المقابلة لخمس السكان الأكثر ثراء حوالي 47.2 في المائة. وبناءً على البيانات المفصلة المتوفرة من خلال بعض المسوحات الحديثة في الدول العربية، يتبين وجود تباين بين الدول العربية من حيث تحسين المستوى المعيشي ودخل مختلف فئات المجتمع. ففي حين استطاعت بعض الدول رفع مستوى دخل كل الفئات الدخلية في المجتمع، كان نمو الدخل سالبا بالنسبة لكل أو لمعظم الفئات الدخلية في بعض الدول العربية الأخرى.

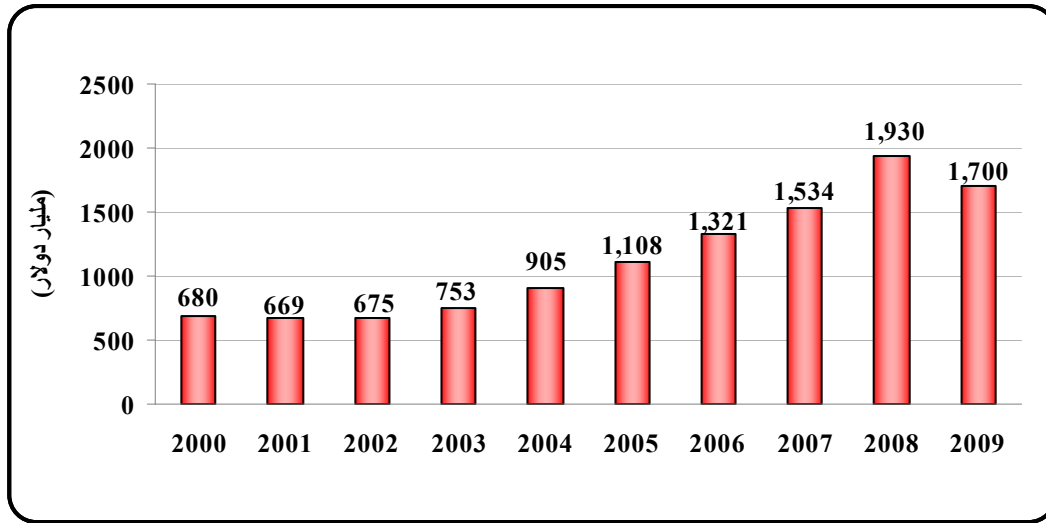
وفيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية، حققت الدول العربية كمجموعة تقدماً ملحوظاً في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والمتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين، بالرغم من أن الدول العربية الأقل نمواً ما زالت بعيدة عن تحقيق كل هذه الأهداف. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاجتماعية، لا تزال غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والأمية والبطالة، ووجود تباين واضح في مستوى ونوعية الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي بين الدول العربية وداخل الدول نفسها وبين سكان المناطق الريفية والحضرية، والحاجة إلى تطوير نوعية التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية.

التطورات الاقتصادية

أداء الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بأسعار السوق الجارية في عام 2009 حوالي 1,700 مليار دولار مقارنة بحوالي 1,930 مليار دولار في عام 2008، مسجلاً بذلك انكماشاً بلغ معدله 11.9 في المائة مقارنة مع معدل نمو بحوالي 25.8 في المائة في عام 2008. ويعتبر تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية أول تراجع لتلك القيمة منذ الطفرة النفطية التي بدأت في عام 2003 وحتى منتصف عام 2008. ويعزى التراجع في قيمة الناتج بالأسعار الجارية إلى انخفاض قيمة صادرات الدول المصدرة للنفط الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط خلال منتصف عام 2008 وبداية عام 2009، وتخفيضات إنتاج النفط من قبل أهم الدول المصدرة له خلال عام 2009، تماشياً مع قرارات منظمة أوبك المتخذة في هذا الشأن. وتأثرت الدول العربية الأخرى بالأزمة الاقتصادية العالمية، بالخصوص من خلال انخفاض الطلب على صادراتها وتراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورأس المال وعوائد السياحة، وبدرجة أقل تحويلات العاملين من الخارج، الملحق (2/2) والشكل (1).

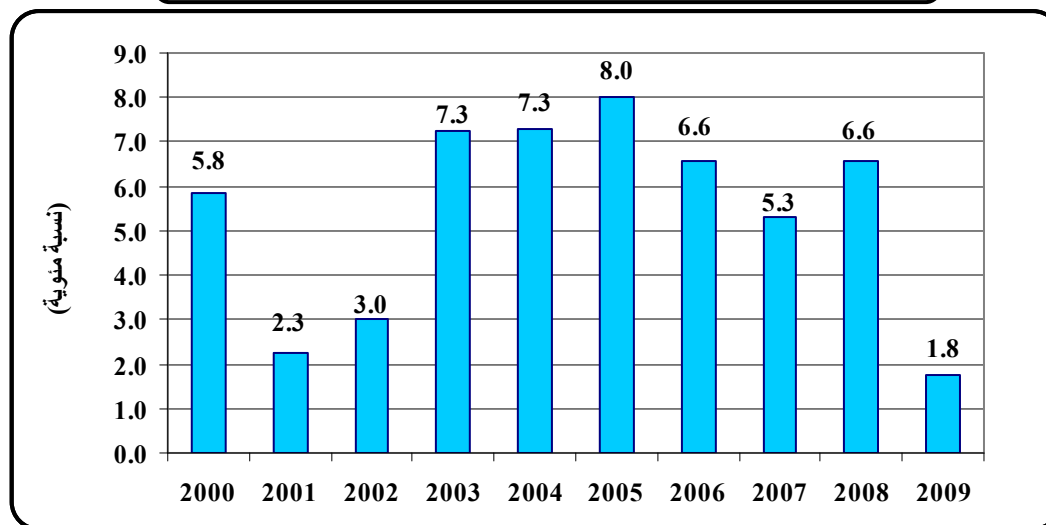
الشكل (1) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية
(2009-2000)



المصدر: الملحق (2/2).

وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، بالأسعار الثابتة للعام 2005، فقد تراجع متوسط معدل نموه من 6.6 في المائة في عام 2008 إلى حوالي 1.8 في المائة في عام 2009. وسجلت بذلك الدول العربية ككل أقل متوسط معدل نمو منذ بداية الطفرة النفطية. واختلف تأثير تلك الأزمة على الدول العربية فرادى باختلاف وضع كل دولة عند بداية الأزمة ومدى انفتاحها على الأسواق الخارجية واختلاف طبيعة الإجراءات المتخذة لمواجهة تلك الآثار، الشكل (2) والإطار (1).

الشكل (2) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة*
(2009-2000)



* مليون دولار بسعر صرف ثابت للعام 2005، وبالأسعار المحلية الثابتة لسنة أساس 2005=100، حسب المنهجية المتفق عليها من قبل المؤسسات المعدة للتقرير.
المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات المؤسسات المعدة للتقرير.

الإطار (1)

الأزمة الاقتصادية العالمية وسبل تحسين الاقتصادات العربية

مازالت دول العالم تعيش تحت وطأة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت في منتصف عام 2008، والتي بدأت بانهيار قطاع الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ثم امتدت بشكل سريع إلى القطاع المالي والمصرفي، ومن ثم إلى الاقتصاد الحقيقي في الدول المتقدمة والدول النامية تبعاً. وأدت الأزمة المالية إلى ركود اقتصادي ودوامه خسائر متراكمة في القطاعين الحقيقي والمالي أطاح بأكبر المؤسسات المصرفية وشركات التأمين. ومنذ ذلك التاريخ انطلقت محاولات تشخيص مسببات هذه الأزمة واقتراح سبل تقليل أثارها السلبية. وفي إطار هذه المحاولات، تبين أن هناك مدرستين فكريتين رئيسيتين تمخضت عنهما آراء مختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان. فالمدرسة الأولى هي "المدرسة الكلاسيكية" التي ترى في الأزمة حدثاً عادياً كمثلته من الأزمات الاقتصادية السابقة، والتي تتمثل في مرور الاقتصاد عبر الفترة الانكماشية للدورة الاقتصادية. وترى هذه المدرسة أن كل ما يتعين عمله هو اتخاذ سياسات قصيرة الأجل معاكسة للدورة الاقتصادية. ففي مجال المالية والمصارف، ترى أن أزمة الرهن العقاري التي تولدت على خلفية توريق الرهون العقارية هي مشاكل طبيعية تعتبر تكلفتها قليلة بالمقارنة مع ما أنتت به الأدوات المالية الجديدة من آثار ايجابية على النمو الاقتصادي العالمي. وترى أن خفض أسعار الفائدة، وضخ السيولة في الاقتصاد وضمان استمرار نمو الائتمان، وتخليص المصارف والمؤسسات المالية من أصولها الرديئة وزيادة رأسمالها كقيلة بإعادة النظام المالي إلى عافيته، وذلك شريطة عدم لجوء الحكومات إلى سياسات رقابة مكبلة. وتقترح في المقابل اتخاذ إجراءات لتنظيم عمليات التوريق التي أصبح من الصعب قياس درجة المخاطرة في الأصول الجديدة المولدة من خلالها، وإصلاح آلية عمل مؤسسات التصنيف التي لم تقم بالدور المنوط بها بالتنبيه لوجود مخاطر غير عادية قبل وقوع الأزمة. كما تقترح هذه المدرسة زيادة الإنفاق الحكومي، وتقديم دعم محدود وقصير الأجل للقطاعات القابلة للاستمرار، واتخاذ إجراءات للتخفيف من وطأة الأزمة على البطالة، وتأثيرها على الفئات الفقيرة. وترى هذه المدرسة أيضاً أهمية التعاون بين دول العالم في تنسيق السياسات، مع تقليل سياسات الرقابة التي تثبط عمل الأسواق المالية الدولية، ولا ترى داعياً لاتخاذ سياسات إعادة هيكلة وتنظيم للأنظمة المالية على المستوى الدولي.

وترى "المدرسة الهيكلية" في الجهة المقابلة، أن الأزمة الحالية هي أزمة نظامية (Systemic) أظهرت إلى السطح حقيقة أن اقتصاد السوق لا يستطيع أن يعمل تلقائياً من دون ضوابط، وأظهرت كذلك خلافاً كبيراً على المستوى الرقابي والتنظيمي للمؤسسات المالية، ومشاكل حوكمة كبيرة، وعدم نزاهة في تقييم الملاءة الائتمانية لكبرى المؤسسات المالية التي أصبحت مصدراً لمضاعفة المخاطر بدلاً من تحجيمها، خاصة أمام تشعب شبكة الأدوات التمويلية الحديثة مثل المشتقات وتوريق الأصول، وصعوبة تقييم وتسعير درجة المخاطرة لدى تلك المؤسسات. وعليه، فإن هذه الأزمة الهيكلية تستوجب اتخاذ إصلاحات جذرية تتجاوز سياسات التثبيت الاقتصادي لإنعاش الاقتصاد في الأجل القصير. وتدعو هذه المدرسة إلى اتخاذ إصلاحات أساسية لنظام الرقابة على البنوك خاصة من حيث معايير الملاءة المالية، واحترام وتطبيق ضوابط التسليف التقليدية وجعل المديونية متماشية مع طاقة الأفراد والمؤسسات، وكذلك الحد من قدرة المصارف على توليد الائتمان، وتحسين وسائل إدارة ومراقبة المخاطر. وترى هذه المدرسة ضرورة ملحة في اتخاذ تدابير طويلة المدى لدعم وتنشيط الطلب حتى وإن استدعى ذلك زيادة هامة في عجز الميزانية، ورفع الإنتاجية من خلال دعم القطاعات الحيوية بما فيها الشركات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة ومؤسسات البحث والتطوير، وزيادة الأجور، ومحاربة البطالة والفقر، وتخفيف عدم العدالة في توزيع الدخل والثروات لاسيما من خلال تخفيض الفروقات الطبقية. وترى كذلك أن تنشيط الاقتصاد المحلي يجب أن يكون مدعوماً بشكل قوي بمساعي جميع دول العالم لاتخاذ إجراءات موازية لإنعاش اقتصاداتها وتنسيق السياسات فيما بينها. وعلى المستوى الدولي، ترى هذه المدرسة ضرورة ملحة في تنسيق سياسات الرقابة والتحوط في مختلف دول العالم.

وبالرغم من أن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن هي حلول قصيرة الأجل أكثر منها هيكلية، مثل استخدام أدوات السياسات المالية والنقدية، وضخ الأموال للشركات والمؤسسات، بما في ذلك الدخول "مؤقتاً" في رأس المال، مع نية الخروج في أقرب فرصة، إلا أنه بالنظر إلى طبيعة الإجراءات التي تنوي الدول المتقدمة والنامية اتخاذها، وبدء المؤسسات المالية الدولية إعادة النظر في بعض المسلمات التي كانت تعمل بها مثل التركيز على سياسات التثبيت المالي على حساب السياسات الهيكلية الداعمة للنمو والتشغيل، يبدو أنه قد بدأ ترجيح كفة المدرسة الهيكلية التي تُقرّ بوجود مشاكل هيكلية في الاقتصاد العالمي.

ومن المهم بمكان الوقوف أمام بعض الدروس التي ينبغي الانتباه لها لزيادة مناعة الاقتصادات العربية. إن الدول العربية حتى وإن تأثرت بشكل محدود نسبياً بالأزمة، فهي ليست بمنأى عما يجري في الاقتصاد العالمي، لذلك يتعين عليها دعم جاهزيتها لمواجهة الصدمات الخارجية والأزمات من خلال إبقاء موازين حكوماتها ومديونياتها ضمن مستويات مقبولة لتوسيع الحيز المتاح (Policy Space) لاستخدام السياسات التحفيزية وتخفيف آثار الأزمة دون أن يتسبب ذلك في تفاقم العجزات وتضاعف الآثار السلبية لتلك الأزمات.

كما أن من المهم تجنب إيلاء أهمية أكبر لسياسات الاستقرار المالي والتحكم في التضخم على حساب سياسات تحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل. ويعني هذا ضرورة دعم سياسات النمو الحقيقي وزيادة تنوع القاعدة الاقتصادية وتحقيق عدالة في التوزيع وزيادة الصادرات والاستثمار في أعلى المشاريع الحقيقية جدوى. كما أن ذلك يعني أن "التكامل الاقتصادي العربي" مازال يمثل الهدف الهام نحو الاستغلال الأفضل والأكثر جدوى لكثير من الموارد الإنتاجية العربية. ومن الأهمية بمكان تعزيز نظام الرقابة التحوطية والقواعد التنظيمية على المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية للحفاظ على سلامة الأنظمة المالية والمصرفية، واعتبار آليات الرقابة والتحوط جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية التي يتعين تنسيقها مع بقية السياسات، يضاف إلى ذلك ترشيد قواعد إدارة المخاطر، ومكافحة الفساد، وتلافي الوقوع في فخ الديون التي تفوق طاقة الاقتصاد أو مؤسساته.

وبشكل عام، تراجعت معدلات النمو بالأسعار الثابتة في عام 2009 عما كانت عليه في عام 2008، في جميع الدول العربية، باستثناء جيبوتي واليمن. وتباين أداء النمو حسب مجموعات الدول العربية ووفقاً لخصائص اقتصاداتها. ففي دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت في أوضاع مالية مريحة نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة التي سبقت الأزمة، أدى انخفاض عائدات صادراتها النفطية إلى تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول⁽¹⁾ بالأسعار الثابتة من حوالي 5.3 في المائة خلال الفترة 2006-2008 إلى حوالي 0.1 في المائة في عام 2009.

وعلى صعيد أداء الدول فرادى، سجلت كل من قطر وعمان والبحرين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أعلى من متوسط معدل النمو لدول مجلس التعاون كمجموعة في عام 2009. وتجدر الإشارة إلى أن قطر حققت

(1) أنظر الجدول رقم (5) في الفصل العاشر (فصل المحور) من هذا التقرير.

أعلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية خلال عام 2009، بفضل زيادة إنتاج الغاز المسال واستمرار برامج تطوير البنية التحتية وتطوير الطاقة الإنتاجية لصناعة الغاز. بينما سجلت بقية دول المجلس، إما معدلات نمو ضعيفة بالنسبة للسعودية، أو معدلات انكماشية كما في كل من الكويت والإمارات، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
2009 و 2008

معدل نمو الناتج المحلي بالدولار		معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية				الدول
بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		
2009	2008	2009	2008	2009	2008	
8.0	24.9	8.0	24.9	2.8	5.6	الأردن
10.4-	23.2	10.4-	23.2	0.2-	7.4	الإمارات
15.4-	31.9	15.4-	31.9	3.1	6.3	البحرين
3.1-	15.3	6.3	10.9	3.2	5.1	تونس
18.1-	26.9	7.8-	18.1	2.1	3.0	الجزائر
12.4	15.8	12.4	15.8	6.4	5.9	جيبوتي
22.3-	23.5	22.3-	23.5	0.1	4.2	السعودية
4.3	8.0	16.0	12.0	4.5	7.8	السودان
6.3	21.8	6.6	13.6	4.0	5.2	سورية
9.3-	47.0	11.0-	40.0	4.3	9.5	العراق
23.5-	43.9	23.5-	43.9	3.5	12.8	عمان
11.2-	37.1	11.2-	37.1	8.6	26.1	قطر
26.5-	29.9	21.2-	22.7	4.8-	5.1	الكويت *
13.0	18.3	13.0	18.3	7.0	8.0	لبنان
26.3-	27.0	25.7-	25.0	1.4-	1.6	ليبيا
15.6	24.6	16.0	20.2	4.7	7.2	مصر
1.6	18.4	6.0	11.8	5.0	5.6	المغرب
14.4-	25.4	7.2-	16.5	1.1-	3.7	موريتانيا
3.6-	20.1	2.2-	20.6	4.7	4.5	اليمن

* معدل النمو بالاسعار الثابتة من صندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2010 المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

وبصورة عامة، فقد تأثر النمو الاقتصادي لعدد من دول مجلس التعاون جراء توقف عدد من المشاريع الممولة من قبل المؤسسات المالية وشركات الاستثمار الهامة في هذه الدول، وذلك عقب انخفاض قيم أصولها المستثمرة في الخارج وارتفاع قيمة التزاماتها الخارجية، مقابل تراجع أدائها المرتبط بتقلبات أسواق المال المحلية والخارجية، مما أثر على ميزانيات المصارف المنكشفة على بعض هذه الشركات وأدى إلى تراجع نمو الائتمان والتمويل المتوفر. ولقد أثر ذلك بدوره سلباً على أداء أسواق المال والعقار في هذه الدول. وكان هذا واضحاً في حالة الكويت التي تتجاوز فيها حصة

شركات الاستثمار 11 في المائة من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك، وفي حالة الإمارات، التي تأثر فيها أداء عدد من شركات إمارة دبي سلباً بالأزمة، خاصة في ظل اعتمادها على الاقتراض لتمويل المشاريع الكبرى قيد الانجاز.

وبالنسبة للدول العربية النفطية الأخرى، وهي الجزائر والسودان والعراق وليبيا، فقد سجلت تراجعاً في معدلات نموها للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2009، وذلك نتيجة لانخفاض عوائد النفط للأسباب المذكورة آنفاً. أما اليمن فقد استطاع، رغم تأثر عائداته من الصادرات النفطية وتأثر الإنتاج الزراعي بالجفاف وشح المياه، من تحقيق معدل نمو فاق المعدل الذي سجله في عام 2008 بفضل الأداء الجيد لقطاع الصناعة.

أما الدول العربية الأخرى، فقد تأثرت معدلات نموها للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بدرجة أقل من الدول النفطية. وقد حقق لبنان ثاني أعلى معدل نمو في الدول العربية بالأسعار الثابتة في عام 2009، بفضل الأداء الجيد لقطاعي السياحة والخدمات، وتدفق ودائع غير المقيمين بصورة ملحوظة، مع استقرار تحويلات العاملين في الخارج، حيث تمثل هذه التحويلات أكثر من 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما استطاع كل من الأردن، وتونس، وسورية، ومصر والمغرب من تحقيق معدلات نمو بالأسعار الثابتة تراوحت بين 2.8 في المائة و5 في المائة، بفضل البرامج التحفيزية التنشيطية وزيادة الإنفاق الحكومي لإنعاش الاقتصاد الوطني وتقليص الآثار السلبية للأزمة. ويرجع ارتفاع النمو في جيبوتي إلى الأداء الجيد لقطاع الخدمات الإنتاجية وخاصة قطاع النقل والتخزين المرتبط أداءه فيها بنشاط الموانئ.

متوسط نصيب الفرد من الناتج: تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة من حوالي 6,002 دولار في عام 2008 إلى حوالي 5,159 دولار عام 2009، مسجلاً بذلك انكماشاً بلغت نسبته حوالي 14 في المائة، وهو أول تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية منذ بداية الطفرة النفطية الحالية. وسجل أكبر تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بنسبة بلغت 44.5 في المائة. وبصفة عامة سجلت جميع الدول العربية المصدرة للنفط تراجعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 على خلفية تراجع عوائدها النفطية. وفي مجموعة الدول العربية غير النفطية انخفض الناتج للفرد في كل من تونس بنسبة 4 في المائة وموريتانيا بنسبة 16.5 في المائة. وسجل أعلى نمو في نصيب الفرد من الناتج في مصر ولبنان بمعدلات بلغت 13 في المائة و12.3 في المائة، على التوالي. وحققت بقية الدول معدلات نمو لنصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية تراوحت بين 0.5 في المائة في المغرب، و5.7 في المائة في الأردن، و9 في المائة في جيبوتي. ولم يطرأ أي تغيير جوهري على ترتيب الدول العربية، خاصة بالنسبة للدول الأعلى دخلاً في الترتيب، وهي قطر والإمارات والكويت، والدول العربية الأقل دخلاً وهي السودان واليمن وجيبوتي وموريتانيا، إلا أن نسبة أعلى إلى أدنى دخل انخفضت من حوالي 69 ضعفاً في عام 2008 إلى 65 ضعفاً فقط في عام 2009، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
1995 و2000 و2005-2009*

(دولار أمريكي)

الدولة	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009
قطر	16,642	28,925	47,506	58,003	66,298	76,459	59,984
الامارات	17,577	23,366	33,271	41,032	45,532	52,856	44,538
الكويت	14,397	16,927	28,182	33,273	34,437	43,266	29,941
البحرين	10,032	12,582	15,140	16,512	17,754	21,668	16,950
عمان	6,477	8,097	12,318	14,282	15,180	20,906	14,533
السعودية	7,855	9,247	13,640	15,041	15,868	19,152	14,550
ليبيا	6,340	6,130	7,186	8,113	9,642	11,860	8,469
لبنان	3,178	4,585	5,617	5,729	6,353	7,466	8,383
متوسط الدول العربية	2,018	2,540	3,705	4,318	4,884	6,002	5,159
تونس	2,015	2,244	3,216	3,398	3,811	4,349	4,174
الجزائر	1,500	1,801	3,133	3,503	3,940	4,915	3,959
الأردن	1,560	1,742	2,300	2,614	2,971	3,630	3,837
العراق	365	871	1,296	1,891	2,501	3,568	3,142
المغرب	1,258	1,288	1,973	2,152	2,439	2,857	2,872
سورية	1,171	1,159	1,571	1,781	2,108	2,505	2,599
مصر	1,072	1,573	1,279	1,505	1,770	2,161	2,445
السودان	258	430	994	1,253	1,519	1,599	1,626
اليمن	358	622	935	1,091	1,201	1,399	1,308
جيبوتي	858	813	895	942	1,007	1,131	1,233
موريتانيا	618	405	623	884	902	1,105	923

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في عام 2009.
المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

الأسعار

بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية في عام 2009، المقدر بناءً على التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حوالي 3.6 في المائة بالمقارنة مع 10.5 في المائة في عام 2008. ويرجع انخفاض معدلات التضخم في عام 2009 في معظم الدول العربية بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار السلع الأولية⁽²⁾ في الأسواق الدولية بنسبة تقدر بحوالي 31 في المائة، وانخفاض أسعار السلع الغذائية بحوالي 15 في المائة ومدخلات الإنتاج بحوالي 25 في المائة ومنتجات الطاقة بحوالي 37 في المائة. وبالإضافة إلى هذه العوامل، يعزى تباين معدلات التضخم المسجلة للظروف الخاصة بكل دولة على حده، الجدول رقم (3).

(2) قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأولية.

الجدول رقم (3)
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك
2000 و2003-2009

(نسبة مئوية)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	الدول العربية
0.7-	13.9	4.7	6.3	3.5	3.4	1.6	0.7	الأردن
2.5	12.3	11.1	9.3	6.2	5.0	3.1	3.1	الإمارات
2.8	3.5	3.3	2.0	2.6	2.3	1.7	0.7-	البحرين
3.7	5.0	3.2	4.5	2.0	3.6	2.7	3.0	تونس
5.7	4.9	3.7	2.3	1.6	3.6	2.6	0.3	الجزائر
6.0	8.1	5.0	3.5	3.1	3.1	2.1	2.9-	جيبوتي
5.1	9.9	4.1	2.2	0.7	0.3	0.6	1.1-	السعودية
10.1	16.1	7.5	6.5	9.9	8.4	7.9	8.0	السودان
3.5	15.2	4.7	10.0	7.8	4.7	4.8	0.6-	سورية
2.8-	2.7	30.8	53.2	37.0	27.0	33.6	5.0	العراق
4.8	12.4	5.9	3.4	1.9	0.8	0.2	1.2-	عمان
2.6	9.9	1.9	3.8	3.5	3.0	4.4	2.8	فلسطين
2.0-	15.1	13.8	11.8	8.8	6.8	2.3	1.7	قطر
4.0	10.6	5.5	3.0	4.1	1.3	1.0	1.8	الكويت
2.8	10.8	4.1	5.6	0.0	3.0	1.3	0.0	لبنان
2.4	10.4	6.7	3.3	2.0	2.3-	2.0-	2.9-	ليبيا
11.8	18.3	9.5	7.7	4.8	16.5	4.2	2.7	مصر
2.8	3.9	2.0	3.3	1.0	1.5	1.2	1.9	المغرب
2.2	7.3	7.3	6.2	12.1	10.4	5.3	6.8	موريتانيا
3.7	19.0	7.9	18.4	11.4	12.5	10.8	4.6	اليمن
3.6	10.5	7.1	8.3	6.2	5.7	4.5	1.6	متوسط الدول العربية

المصدر: النسب محتسبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

وسجلت أعلى معدلات التضخم خلال عام 2009 في مصر والسودان بلغت في 11.8 في المائة و10.1 في المائة على التوالي. وقد تراجع معدل التضخم في مصر عن مستواه في عام 2008 نتيجة انتهاء سياسة نقدية استهدفت التحكم في التضخم، لكن بقي معدل التضخم عند مستوى مرتفع نسبياً نتيجة لمواصلة الحكومة العمل ببرنامج تخفيض الدعم المقدم لبعض السلع الاستهلاكية. أما في السودان، فإن تراجع معدل التضخم بالمقارنة مع عام 2008 يرجع إلى استمرار الحكومة في دعم السلع الغذائية والوقود بالإضافة إلى انخفاض تكلفة استيراد السلع الأولية. وسجلت بقية الدول العربية في عام 2009 معدلات تضخم تراوحت بين 2.2 في المائة في موريتانيا و6 في المائة في جيبوتي. أما في كل من الأردن وقطر والعراق فقد انخفض المستوى العام للأسعار بنسبة تراوحت بين 0.7 في المائة و2.8 في المائة خلال عام 2009. وساهمت برامج دعم السلع الاستهلاكية في عدد من الدول في إبقاء التضخم عند مستويات معقولة. كما يعزى تراجع معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي إلى انخفاض الطلب المحلي وظهور حركة تصحيحية لأسعار المساكن والإيجارات التي ارتفعت بشكل لافت خلال عام 2008.

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

شهد عام 2009 تراجعاً في الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلمي لأول مرة منذ عام 2003 لتبلغ حوالي 54 في المائة مقابل 62.9 في المائة في عام 2008، وذلك نتيجة لتخفيض إنتاج النفط الخام من قبل بعض الدول العربية

الأعضاء في منظمة أوبك، ونتيجة كذلك لانخفاض أسعار النفط خلال عام 2009، مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة الاستخراجية إلى 30.4 في المائة مقابل 43.4 في المائة في عام 2008. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حصص بقية القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، الملحقان (3/2) و(4/2) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
2000، 2005 و2008-2009

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية* (نسبة مئوية)			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
2009-2008	2008-2007	2005-2000	2009	2008	2005	2000	
24.6-	31.7	12.1	53.8	62.9	60.5	55.8	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
12.4	13.6	4.7	6.7	5.2	6.4	8.3	الزراعة
38.3-	39.3	15.2	30.4	43.4	38.6	31.0	الصناعات الاستخراجية
3.0	18.9	8.4	10.2	8.7	9.7	10.6	الصناعات التحويلية
4.3	19.5	9.7	6.6	5.5	5.8	5.9	باقي قطاعات الإنتاج
8.7	18.1	8.7	45.6	36.9	38.7	41.6	اجمالي قطاعات الخدمات منها:
12.1	16.2	7.8	12.0	9.4	11.0	12.4	الخدمات الحكومية
145.1	63.5-	14.5-	0.6	0.2	0.7	2.6	صافي الضرائب غير المباشرة:
11.9-	25.8	10.3	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

وسجلت الدول النفطية الرئيسية أعلى مساهمة للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبته 59.3 في المائة في ليبيا و 48.4 في المائة في العراق و 46.2 في المائة في قطر و 45.2 في المائة في الكويت و 42.6 في المائة في السعودية و 30 في المائة في الجزائر و 23.8 في المائة في الإمارات. وحاز قطاع الصناعات التحويلية على المرتبة الأولى في مصر بحصة بلغت 15.8 في المائة وفي الأردن 17.3 في المائة وفي تونس 15.6 في المائة. واحتل قطاع الزراعة المرتبة الأولى في السودان بحصة بلغت 30.4 في المائة. وبالنسبة لقطاعات الخدمات احتل قطاع التجارة والمطاعم المرتبة الأولى في سورية بحصة بلغت 33.5 في المائة و 27 في المائة في لبنان، بينما بلغت حصة الخدمات الحكومية 17.6 في المائة في المغرب و 13.9 في الكويت، والتمويل والتأمين 13.1 في المائة في البحرين، و 9.8 في المائة في الكويت.

وبالنسبة لمعدلات التغير في المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، شهد عام 2009 انكماش ناتج قطاعات الإنتاج السلعي إلى 24.6 في المائة مقابل معدل نمو بلغ 31.7 في المائة في عام 2008، وذلك نتيجة لتحول معدل نمو قطاع الصناعة الاستخراجية في الفترة نفسها من 39.3 في المائة إلى انكماش بمعدل 38.3 في المائة، وانخفاض معدلات نمو

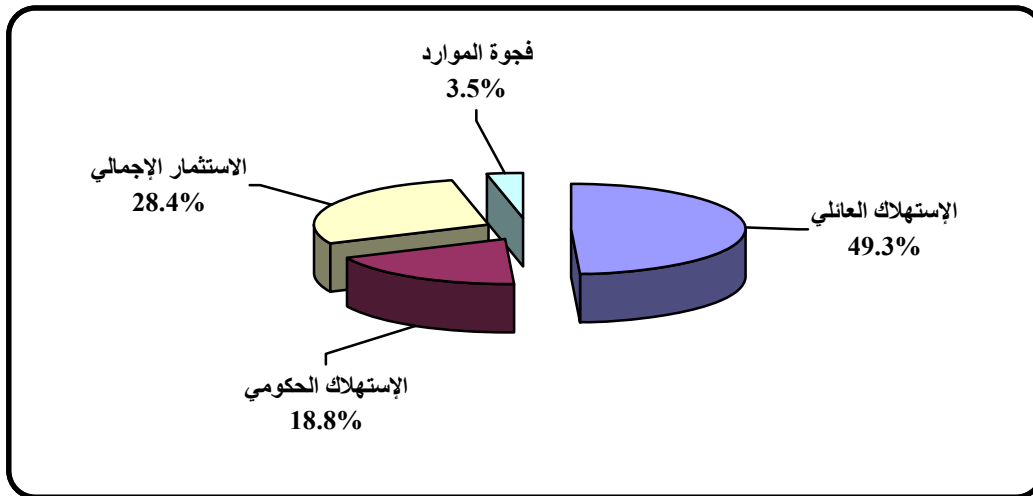
باقي القطاعات، وخاصة قطاع الصناعة التحويلية الذي تأثر بتراجع الطلب العالمي على منتجات هذه الصناعات نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية.

وتحقق أعلى انكماش في ناتج الصناعات الاستخراجية بالأسعار الجارية في عام 2009 في معظم الدول العربية بنسب تراوحت بين 47.5 في المائة و42.4 في المائة في الجزائر والكويت والإمارات واليمن والسعودية وليبيا، ونسب تراوحت بين 37.8 في المائة و30.5 في المائة في سورية وعمان والعراق وموريتانيا والبحرين. أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد سجلت تسع دول عربية معدلات نمو عالية تراوحت بين 47.3 في المائة و10.5 في المائة في العراق واليمن ومصر ولبنان وسورية وجيبوتي والجزائر والإمارات وليبيا. كما تحققت أيضاً معدلات نمو عالية في قطاعات التشييد والخدمات الاجتماعية والتمويل والخدمات الحكومية نتيجة لجهود الدول العربية في تنشيط الاقتصاد وتقليل الآثار السلبية للأزمة على النمو الاقتصادي والتشغيل، خاصة في ضوء تراجع أداء قطاع الصناعات الاستخراجية.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

شهد عام 2009 ارتفاع حصة الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي إلى 68.2 في المائة مقارنة مع 55.8 في المائة في عام 2008، وارتفاع حصة الاستثمار إلى 28.5 في المائة مقارنة مع 27.2 في المائة للعام 2008، الملحقان (5/2) و(6/2) والشكل (3).

الشكل (3) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2009



المصدر: الملحق (5/2).

وفي حين ارتفعت حصة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، إلا أن معدل نموه انخفض إلى 7.6 في المائة مقارنة مع 19.8 في المائة في عام 2008، وزادت حصة الاستثمار من الناتج وسجل مستواه تراجعاً بلغت نسبته 7.7 في المائة مقابل 32.2 في المائة في عام 2008. وفي مقابل زيادة حصة كل من الاستهلاك والاستثمار في الإنفاق، انخفضت حصة فجوة الموارد نتيجة للأداء المتواضع لقطاع الصادرات من 17.1 في المائة في عام 2008 إلى 3.5 في المائة في عام 2009. وقد تراجعت حصة صادرات السلع والخدمات إلى 47.3 في المائة في عام 2009 مقابل 60.5 في المائة في عام 2008، أي بتراجع نسبته 31.2 في المائة وذلك بسبب انخفاض قيمة صادرات السلع والخدمات وعلى رأسها صادرات النفط من حوالي 378 مليار دولار في عام 2009 مقارنة مع 623 مليار دولار في عام 2008، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق
2000، 2005، و2008-2009

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				
2009-2008	2008-2007	2005-2000	2009	2008	2005	2000	
7.6	19.8	7.2	68.2	55.8	59.5	68.6	الإستهلاك النهائي
7.4	19.6	7.0	49.4	40.5	42.7	49.6	الإستهلاك العائلي
7.9	20.4	7.6	18.8	15.4	16.7	18.9	الإستهلاك الحكومي
7.7 -	32.2	13.4	28.5	27.2	21.7	18.9	الاستثمار الإجمالي
			3.5	17.1	19.0	12.6	فجوة الموارد
31.2 -	32.5	16.5	47.3	60.5	57.0	43.2	صادرات السلع والخدمات
11.1 -	30.7	15.1	43.8	43.4	38.0	30.6	واردات السلع والخدمات
11.9 -	25.8	10.3	100.2	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (5/2) و(6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستهلاك النهائي

تزامن ارتفاع حصة الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 68.2 في المائة في عام 2009، مقارنة مع 55.8 في المائة في عام 2008، مع انخفاض معدل نمو الاستهلاك النهائي بنسبة 7.6 في المائة في عام 2009، مقارنة مع 19.8 في المائة في عام 2008. وقد شمل انخفاض معدل نمو الاستهلاك شقيه الحكومي والعائلي حيث بلغ معدل نمو الاستهلاك الحكومي 7.9 في المائة في عام 2009 مقابل 20.4 في المائة في عام 2008، بينما سجل الاستهلاك العائلي معدل نمو بلغ حوالي 7.4 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 19.6 في المائة في عام 2008.

وقد بلغ متوسط الاستهلاك النهائي للفرد في الدول العربية كمجموعة حوالي 9.3 دولار في اليوم، مع وجود تباين واضح في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي، حيث يتراوح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في اليوم بين 81 دولار في الإمارات و2.3 دولار في موريتانيا.

وتصدر الإمارات أيضاً أعلى ترتيب في الدول العربية من حيث متوسط الاستهلاك العائلي اليومي للفرد الذي بلغ حوالي 65.7 دولار، تلتها قطر بحوالي 34.3 دولار. وتأتي قطر في المرتبة الأولى من حيث نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي بحوالي 40.5 دولار في اليوم، تلتها الكويت 16.8 دولار في اليوم، والإمارات بحوالي 15.3 دولار في اليوم. وتعكس مستويات نصيب الفرد من الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي بشكل كبير مستويات متوسط دخل الفرد، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك في عام 2009
(دولار في اليوم)

الدولة	الإستهلاك الإجمالي للفرد	الإستهلاك العائلي للفرد	الإستهلاك الحكومي للفرد
الإمارات	81.04	65.74	15.30
قطر	74.84	34.32	40.52
الكويت	47.37	30.53	16.84
السعودية	25.71	15.40	10.31
عُمان	22.93	15.12	7.81
البحرين	23.73	16.55	7.18
لبنان	22.63	19.28	3.34
الاردن	11.05	8.92	2.13
ليبيا	10.31	7.43	2.88
مجموع الدول العربية	9.34	6.76	2.58
تونس	8.94	7.08	1.86
العراق	6.86	3.73	3.13
المغرب	6.21	4.79	1.41
مصر	5.87	5.10	0.76
الجزائر	5.49	3.73	1.76
سورية	5.33	4.47	0.86
جيبوتي	4.18	3.06	1.12
السودان	3.54	3.16	0.39
اليمن	3.32	2.82	0.50
موريتانيا	2.34	1.82	0.52

المصدر: الملحقان (5/2) و(8/2).

الاستثمار الإجمالي

سجلت قيمة الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية في عام 2009 لأول مرة انخفاضاً بنسبة 7.7 في المائة مقابل معدل نمو بلغ حوالي 32.2 في المائة في عام 2008. في حين ارتفعت حصة مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي إلى 28.5 في المائة في عام 2009 مقابل 27.2 في المائة في عام 2008. وتبوأّت الجزائر وقطر والأردن والبحرين والإمارات وليبيا والمغرب وعمان ولبنان صدارة الدول العربية من حيث حصة الاستثمار في الناتج بنسب تراوحت بين 46.7 في المائة في الجزائر و28.8 في المائة في لبنان. ويعزى ارتفاع معدلات هذه الدول بالمقارنة مع بقية الدول العربية إلى زيادة الاستثمار في القطاع غير النفطي وإلى الاستثمارات المرتبطة بالمشاريع قيد الانجاز. وكانت نسبة الاستثمار إلى الناتج في بقية الدول العربية أدنى من 28.5 في المائة.

وبصفة عامة، تعكس التطورات في قيمة الاستثمار الإجمالي تراجع استثمارات القطاع العام في بعض الدول نتيجة لتراجع عائدات الصادرات النفطية، وكذلك استثمارات القطاع الخاص التي تأثرت بشكل رئيسي بانخفاض الطلب العالمي وبترجع معدلات نمو الائتمان نتيجة لتشدد المصارف في منح الإقراض وتراجع أداء بعضها، وتأثر ميزانياتها بضعف أداء شركات الاستثمار والقطاعات الأخرى جراء الأزمة المالية العالمية.

وسجلت الدول العربية المصدرة للنفط نسباً عالية للادخار إلى الناتج، تعزى لارتفاع مستوى الدخل فيها، حيث تراوحت بين 55.6 في المائة في ليبيا و33.6 في المائة في الامارات، بينما سجل كل من الأردن وجيبوتي نسبة سالبة للادخار المحلي إلى الناتج نتيجة لارتفاع مستوى الاستهلاك النهائي عن الناتج المحلي الإجمالي، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)
الإستثمار والإدخار المحلي في الدول العربية في عام 2009

(نسبة مئوية)

الدولة	نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمار
مجموع الدول العربية	31.8	28.5	-8.3
الأردن	5.1-	37.2	6.9
الإمارات	33.6	34.3	-10.0
البحرين	48.9	36.1	9.1
تونس	21.9	24.8	-7.4
الجزائر	49.4	46.7	2.3
جيبوتي	23.7-	19.3	13.1
السعودية	35.5	25.5	-10.3
السودان	20.4	17.4	-5.3
سورية	25.1	27.5	7.4
العراق	20.4	26.1	14.8
عمان	42.4	30.0	-25.2
قطر	54.5	38.9	-14.1
الكويت	42.3	13.9	-44.4
لبنان	1.5	28.8	8.9
ليبيا	55.6	32.6	15.4
مصر	12.4	19.3	-0.6
المغرب	21.1	32.6	-8.9
موريتانيا	7.3	25.2	-22.3
اليمن	7.4	17.0	-40.6

المصدر: النسب محتسبة من بيانات الملحق (5/2).

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

انخفضت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات من حوالي 1,168 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 804 مليار دولار في عام 2009 مسجلة بذلك انكماشاً بلغت نسبته 31.2 في المائة، كما انخفضت قيمة الواردات من حوالي 837 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 745 مليار دولار في عام 2009 مسجلة أيضاً انكماشاً بنسبة 11.1 في المائة. ونتيجة لهذا التراجع، انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية ككل إلى 107.9 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 139.5 في المائة في عام 2008، وتباينت هذه النسبة في الدول العربية فرادى وخاصة في الدول النفطية حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الكويت إلى 201.1 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 257.5 في المائة في عام 2008، والجزائر 108.2 في المائة مقارنة مع 171.9 في المائة، وعمان 128.1 في المائة مقارنة مع 156.2 في المائة، والسعودية 123.5 في المائة مقارنة مع 182.7 في المائة، وقطر 149.7 في المائة مقارنة مع 180.3 في المائة، وليبيا 155.4 في المائة مقارنة مع 267.4 في المائة خلال الفترة نفسها، وأما في باقي الدول العربية فتفاوتت نسبة التغطية حسب الأوضاع والتطورات الخاصة بكل دولة.

الأداء الاقتصادي والفقير وتوزيع الدخل في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

بناءً على أحدث البيانات المتوفرة حول مؤشرات الفقر استناداً إلى خطوط الفقر الوطنية، يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان. تتكون المجموعة الأولى من الدول التي تفوق فيها مستويات الفقر 40 في المائة، وتشمل اليمن وموريتانيا وفلسطين والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر. وتتكون المجموعة الثانية من الدول التي تتراوح فيها معدلات الفقر بين 10 في المائة و25 في المائة، وتضم الأردن والبحرين وسورية والعراق ومصر. وتضم المجموعة الثالثة الدول التي تقل فيها نسبة الفقر عن 10 في المائة، وتشمل تونس والجزائر والمغرب ولبنان بالإضافة إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي، رغم عدم توفر بيانات دقيقة حول مستويات الفقر في هذه الدول، الملحق (7/2).

وحيث أن مؤشرات الفقر تعتمد بشكل رئيسي على مسوحات ميزانية الأسرة، والتي تقام بشكل دوري مرة كل خمس سنوات تقريباً لكن ليس بالتزامن في كل الدول العربية، فإنه يمكن مقارنة أحدث النتائج مع بعضها. في المقابل يمكن تحليل تطور مستويات الفقر وربطها بالأداء الاقتصادي وتوزيع الدخل في المسوح المتتالية في نفس البلد. وتشير تطورات مستويات الفقر في الدول العربية المستندة إلى خطوط الفقر القطرية، إلى انخفاض نسبة الفقر في كل من الأردن في الفترة 2002-2006، وفي تونس والجزائر في الفترة 2000-2005، وفي السودان في الفترة 1996-2002، وفلسطين في الفترة 2003-2007، والمغرب في الفترة 2003-2007، وموريتانيا في الفترة 2000-2004، واليمن في الفترة 1998-2006. وزادت نسب الفقر بشكل طفيف في سورية في الفترة 2003-2007،

ومصر في الفترة 1999-2004، وفي جزر القمر بشكل ملحوظ في الفترة 1995-2000، وفي جيبوتي في الفترة 1996-2000، الملحق (7/2).

وفي إطار التقدم في تحقيق غاية تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد باليوم بدلالة المكافئ الشرائي للدولار، ضمن الأهداف الإنمائية للألفية مع حلول عام 2015 إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في السنة المرجعية 1990، فإنه في حين حققت بعض الدول العربية تقدماً واضحاً في تحقيق تلك الغاية، فمن المتوقع ألا تكون الدول العربية الأقل نمواً قادرة على تحقيق تلك الغاية. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الغاية الأولى من أهداف الإنمائية للألفية، يتطلب تراجع نسب الفقر بمعدل سنوي يبلغ حوالي 2.7 في المائة. وباعتبار تقديرات مروونات الدخل بالقياس إلى نسب الفقر المتاحة لبعض الدول العربية الأقل نمواً، يتبين أن كلاً من اليمن، وجيبوتي، وموريتانيا، وجزر القمر، حققت متوسط معدل نمو دخل سنوي للفرد على امتداد الفترة 1990-2009 أقل من المتوسط المطلوب لتحقيق الغاية الأولى من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية⁽³⁾. وهذا يعني أن هذه الدول، بالإضافة إلى الدول العربية التي تعاني من ظروف خاصة مثل العراق وفلسطين والصومال سوف يصعب عليها تخفيض نسب الفقر إلى نصف النسب التي كانت سائدة في عام 1990 قبل حلول عام 2015. أما بقية الدول العربية، فمن المتوقع ألا تواجه صعوبات في تحقيق تلك الغاية، ناهيك عن أن العديد منها على غرار دول مجلس التعاون والأردن والجزائر وتونس ومصر والمغرب قد حققت هذه الغاية قبل التاريخ المحدد. وهذا لا يعني بالطبع أن نسب الفقر في هذه الدول لن ترتفع من جديد، حيث أن تطور هذه النسب يتوقف على النمو الاقتصادي المحقق وسياسات توزيع الدخل المتبعة في كل دولة.

تطور مؤشرات توزيع الدخل

يرتبط تطور نسب الفقر بمعدلات النمو المحققة وتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتماً إلى تحسن في وضع الفقراء، إلا إذا ما صاحبت هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء. فسوء توزيع الدخل يثبط النمو ويؤثر سلباً على معدلات الفقر. وتعتبر الدول العربية من الدول النامية ذات التوزيع العادل نسبياً للدخل، حيث يقدر متوسط معامل جيني الذي يقيس حالة توزيع الدخل (تقع قيمة هذا المعامل بين الصفر: حالة العدالة الكاملة، والواحد الصحيح أو 100 في المائة: حالة عدم العدالة القصوى) في هذه الدول بحوالي 39.5 في المائة، بينما يفوق 40 في المائة في عديد من الدول النامية، خاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

ونظراً لعدم توفر مؤشرات دقيقة ومحدثة عن توزيع الدخل داخل كل قطر، تقاس عدالة توزيع الدخل أو الرفاه عادة من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي الذي يستقي من مسوحات ميزانية الأسرة⁽⁴⁾. ويفيد هيكل توزيع الإنفاق في الدول

(3) بناءً على تقديرات معامل مروونات الدخل بالقياس إلى نسب الفقر المتوفرة من البنك الدولي ومن دراسات دولية منشورة متفرقة.

(4) يفضل استخدام الإنفاق على استخدام الدخل كمؤشر لتوزيع الرفاه في المجتمع لعدة أسباب منها أن الدخل لا يصرف كله، بالإضافة إلى أنه يصعب تقدير الدخل لبعض الأعمال للحساب الخاص ودخل الفقراء الذي يتسم بالموسمية والتقلب الشديد، ونظراً لعدم إدلاء المستجيبين في المسوح بدخولهم الحقيقية.

العربية المتوفر عنها بيانات حديثة، بأن خمس السكان الأفقر في الدول العربية يحصل في المتوسط على 6.7 في المائة من الإنفاق، بينما تبلغ الحصة المقابلة لخمس السكان الأكثر ثراءً حوالي 47.2 في المائة. ويبلغ متوسط نسبة حصة أفقر 20 في المائة إلى أغنى 20 في المائة من السكان في مجموعة الدول العربية المتاح عنها بيانات حديثة حوالي 8.3 في المائة، بينما تتجاوز هذه النسبة 10 في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وفي مجموعة دول أمريكا اللاتينية⁽⁵⁾. وتتراوح هذه النسبة في الدول العربية بين 4.6 في المائة في مصر و26.2 في المائة في جزر القمر، بينما يتراوح معامل جيني لتوزيع الإنفاق في الدول العربية، بين 33.8 في المائة في سورية و41.5 في المائة في العراق، الملحق (7/2) والجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في بعض الدول العربية
حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة المتوفرة خلال الفترة 2007-2000

فئات السكان	أقل 20% من السكان	ثاني 20% من السكان	ثالث 20% من السكان	رابع 20% من السكان	خامس 20% من السكان	نسبة أعلى إلى أقل 20% من السكان
الأردن	7.2	11.1	15.2	21.1	45.4	6.3
تونس	5.9	10.3	14.9	21.0	47.9	8.1
الجزائر	7.8	11.6	15.8	21.6	43.2	5.5
جزر القمر	2.6	5.4	8.9	15.1	68.0	26.2
جيبوتي	6.0	10.5	15.2	22.0	46.3	7.7
سورية	8.2	12.0	15.8	21.6	42.4	5.2
قطر	7.2	11.2	15.1	20.8	45.7	6.3
مصر	9.0	12.6	16.1	20.9	41.4	4.6
المغرب	6.5	10.5	14.5	20.6	47.9	7.4
موريتانيا	6.2	10.5	15.4	22.3	45.6	7.4
اليمن	7.2	11.3	15.3	21.0	45.2	6.3
المتوسط	6.7	10.6	14.7	20.7	47.2	8.3

المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، (2010)، ومصادر وطنية وحسابات معدي التقرير بناءً على مصادر دولية متفرقة.

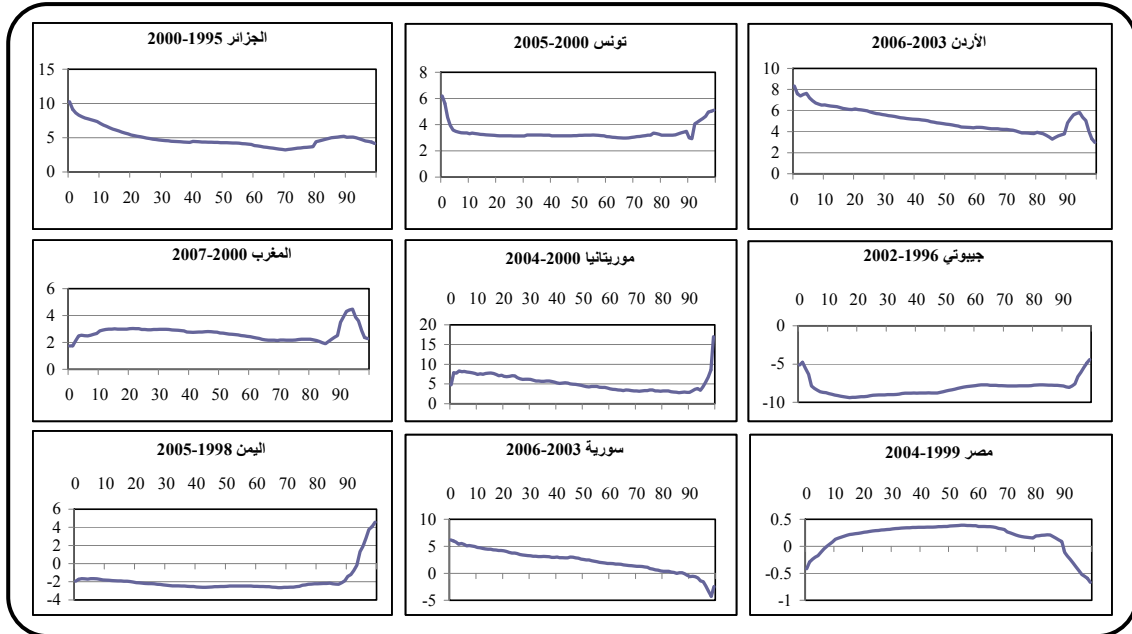
وبشكل عام توضح بيانات تطور معامل جيني عبر الزمن تحسناً في توزيع الدخل بين أول وأحدث مسح متوفر في كل من الأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا واليمن، بينما ارتفع هذا المعامل بعض الشيء أو ظل مستقراً في جيبوتي وسورية والعراق والكويت ومصر. وبصفة عامة، وباعتبار اختلاف طريقة المعاينة في نفس البلد بين مسح وآخر، وباعتبار أخطاء المعاينة التي تشوب عادة مثل هذه المسوح، فإن تغيرات معامل جيني في الدول العربية المذكورة تبقى محدودة، ويمكن القول على ضوءها أن هيكل توزيع الدخل في هذه الدول لم يتغير، أو على الأقل لم يسوء، بشكل معنوي أو لافت، وهو الشيء الذي يعكس إلى حد كبير تمسك الدول العربية بالعدالة الاجتماعية كما تتجلى في توزيع الدخل أو الإنفاق كمبدأ راسخ في سياساتها التنموية.

⁽⁵⁾ للتعرف على هذه النسب لمجموعات الدول الأخرى، راجع :

Bibi S. and M. Nabli (2010), Poverty and Inequality in the Arab Region, PRR no. 33, Economic Research Forum.

وبناءً على البيانات المفصلة المتوفرة من خلال بعض المسوحات الحديثة في الدول العربية، يمكن تحليل نمو الإنفاق بين آخر مسحين متوفرين حسب عشيرات الدخل من خلال ما يعرف بمنحنى تأثير النمو (GIC)⁽⁶⁾. وتظهر تلك البيانات أن الجزائر وتونس والأردن والمغرب وموريتانيا استطاعت بفضل الأداء الاقتصادي المحقق خلال الفترات المبينة من رفع مستوى دخل كل الفئات الدخلية في المجتمع. وفي سورية، ارتفع دخل كل الفئات الدخلية خلال الفترة 2003-2006، ما عدا الفئات ذات الدخل المرتفع. وحققت فئات الدخل المتوسط في مصر خلال الفترة 1999-2004، نمواً موجباً في دخلها الحقيقي، بينما تراجع هذا الدخل لفئات الدخل المحدود والمرتفع. أما في جيبوتي واليمن، فكان نمو الدخل سالبا بالنسبة لكل أو معظم الفئات الدخلية. وبالنظر إلى منحنيات تأثير النمو، يبرز أن الإتجاه التنازلي لهذا المنحنى خاصة في حالة الجزائر والأردن وسورية يدل على نمو دخل فئات الدخل المحدود بمعدلات أكبر من معدلات نمو دخل الفئات الأخرى، وهذا يعني أن النمو المحقق كان مناصراً للفقراء في هذه الحالات بشكل أوضح من الحالات الأخرى، الشكل (4).

الشكل (4) : معدل نمو الإنفاق (في المائة) وفق عشيرات الدخل في بعض الدول العربية *



* بناءً على منهجية "Ungrouping Income Distributions: Synthesising Samples for Shorroks and Inequality and Poverty Analysis", UNU-WIDER, United Nations University (Wan (2008)، ومصادر دولية أخرى مذكورة في هامش الملحق (7/2).

(6) Ravallion M. and Chen S. (2003), Measuring Pro-Poor Growth, Economics Letters, يرجع هذا المفهوم إلى Vol. 78, pp. 93-99.

التطورات الاجتماعية

حققت غالبية الدول العربية خلال الفترة 2000-2009 تقدماً معتبراً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر. ويتضح ذلك من التطور الإيجابي المنتظم لعدد من المؤشرات من بينها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية والصرف الصحي الملائم، وتضييق الفجوة بين الجنسين في معظم المؤشرات الاجتماعية، وتراجع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويأتي هذا التقدم تويجاً لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها الذي حقته الدول العربية منذ سبعينيات القرن الماضي.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، لازالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة، والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية لمقابلة الطلب المتنامي عليه، خاصة في الدول العربية الأقل نمواً ولرفع كفاءة الموارد البشرية. وقد بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية للدول العربية، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية⁽⁷⁾، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007، حوالي 0.719 (تنمية بشرية متوسطة: 0.686)، وهو ما يزيد عن نظيره على مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ 0.423، إلا أنه يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ 0.932.

السكان

حجم السكان ومعدل النمو: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2009 بحوالي 340 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عما كان عليه في عام 2008، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.3 في المائة. ويعتبر هذا المعدل الذي لم يشهد انخفاضاً ملحوظاً مقارنة مع ما كان عليه في الفترة 1990-2000 مرتفعاً نسبياً، إذ يفوق مثيله في الأقاليم الرئيسية في العالم، عدا أفريقيا جنوب الصحراء⁽⁸⁾.

وقد سجلت قطر أعلى معدل نمو سكاني في عام 2009 حيث بلغ حوالي 13.2 في المائة، تلتها عمان بنحو 10 في المائة، ثم البحرين بحوالي 8.2 في المائة، فالإمارات بحوالي 6.3 بالمائة، والكويت بحوالي 6.2 في المائة. ويزيد معدل النمو السكاني على 3 في المائة في كل من اليمن وليبيا والعراق وجيبوتي، الملحق (8/2).

(7) تقرير التنمية البشرية (2009).

(8) World Development Report (2009), The World Bank, Washington, D.C.

وتمكنك بعض الدول العربية من الوصول إلى معدلات مقبولة للنمو السكاني بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة. ويتراوح معدل النمو السكاني في هذه الدول بين 2.2 إلى حوالي 2.6 في المائة، وهي الأردن بنسبة 2.2 في المائة والسعودية بنسبة 2.3 في المائة وموريتانيا بنسبة 2.4 في المائة وسورية بنسبة 2.5 في المائة والسودان بنسبة 2.6 في المائة. وقد نجحت مصر في الوصول إلى معدل نمو سكاني بلغ ما يقرب من 2 في المائة في عام 2009، كما استمر انخفاض هذا المؤشر في بعض الدول الأخرى حيث وصل في العام ذاته في كل من الجزائر إلى 1.7 في المائة، وفي المغرب إلى 1.1 في المائة، وفي تونس إلى 1 في المائة، وفي لبنان إلى 0.6 في المائة.

ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن الارتفاع في صافي الهجرة الخارجية يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي: تشير البيانات المتاحة لعام 2009 إلى تفاوت كبير في عدد السكان بين الدول العربية، حيث يرتفع في مصر إلى حوالي 76.8 مليون نسمة، وفي السودان إلى حوالي 39.2 مليون نسمة، وفي الجزائر إلى حوالي 35.2 مليون نسمة، ويبلغ في كل من المغرب والعراق 31.5 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان جيبوتي أقل من مليون نسمة.

أما الكثافة السكانية في عام 2009، فبلغت حوالي 24 نسمة في كل كم²، وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (33 نسمة/ كم²)، الصين (142 نسمة/ كم²)، الهند (383 نسمة/ كم²)، ألمانيا (236 نسمة/ كم²)⁽⁹⁾.

وتتسم البحرين بأعلى معدل كثافة سكانية بين الدول العربية، حيث بلغ 1719 نسمة/ كم² في عام 2009، تلتها لبنان (382 نسمة/ كم²)، ثم الكويت (205 نسمة/ كم²)، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا حوالي 3 نسمة/ كم² و4 نسمة/ كم² على التوالي، الملحق (9/2).

بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2008 حوالي 54.6 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وهي نسبة أعلى من مثلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 50 في المائة وفي الدول النامية البالغة حوالي 44 في المائة⁽¹⁰⁾. وتشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في الدول العربية، عدا السودان والصومال

⁽⁹⁾ World Development Report (2010), The World Bank, Washington, D.C.

⁽¹⁰⁾ قاعدة معلومات البنك الدولي (2009).

ومصر وموريتانيا واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بقيت ثابتة في كل من مصر والإمارات منذ العام 1980، في حين تناقصت نسبة سكان الريف في بقية الدول العربية الأخرى. ويختلف حجم الهجرة من الريف إلى الحضر فيما بين الدول العربية خلال الفترة 1980-2008، حيث كان معدل النزوح إلى المدن محدوداً بعض الشيء في كل من سورية والعراق واليمن. ويرجع ذلك إلى الإمكانيات الزراعية المتوفرة في بعض تلك الدول، وإلى الاكتظاظ السكاني ومحدودية فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية وعدم كفاية وملاءمة البنى الأساسية في الكثير من المدن العربية مما يحد من جاذبيتها.

التوزيع العمري للسكان: تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) بلغت في عام 2008 حوالي 62.5 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. وما زالت نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) تمثل حوالي ثلث سكان تلك الدول، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة الذي انخفض من حوالي 4.1 في عام 2000 إلى حوالي 3.2 طفل لكل امرأة في عام 2008. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40 في المائة في كل من موريتانيا واليمن والسودان وفلسطين والصومال، ويتراوح بين حوالي 20 في المائة إلى حوالي 38 في المائة في الدول العربية الأخرى، باستثناء الإمارات وقطر. ويؤدي كبر حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى زيادة الحاجة للتوسع في برامج تنشئة ورعاية الشباب، الملحق (9/2).

العمالة

حجم القوى العاملة ومعدل النمو: يقدر عدد القوى العاملة، في عام 2008، بحوالي 136.4 مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي 41.1 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة بالمقارنة الدولية إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة، الملحق (10/2).

ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ 3.6 في المائة في الفترة 1995-2008. ويتراوح هذا المعدل على صعيد الدول فرادى ما بين حوالي 11.1 في المائة في قطر، وحوالي 6.3 في المائة في الإمارات، وحوالي 5 في المائة في الكويت. وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في ثمان دول أخرى، هي الأردن والسعودية وسورية والصومال والعراق ومصر وموريتانيا واليمن. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرّاً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة: يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2008 أن حوالي 64.9 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 25 مليون عامل، والسودان حوالي 15 مليون عامل، والمغرب 14.3 مليون عامل، والجزائر 13.7 مليون عامل، والعراق حوالي 11 مليون عامل. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (58.1 في المائة) من القوى العاملة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 33.6 في المائة في العام 1995 إلى 24.1 في المائة سنة 2008.

من جهة أخرى، تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة معتبرة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5-14 سنة ما زالت تلج سوق العمل، وهو ما يتعارض مع ما نصت عليه التشريعات الدولية لحماية حقوق الطفل مع باقي التأثيرات السلبية على تعليم هؤلاء الأطفال وأوضاعهم الصحية. وتصل هذه النسبة إلى 49 في المائة في الصومال، وإلى 23 في المائة في اليمن.

مساهمة الإناث في أسواق العمل: لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 28.2 في المائة في عام 2008. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتتدنى حصة المرأة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من قطر (9.8 في المائة)، واليمن (11.8 في المائة)، والسعودية (13.2 في المائة)، ومصر (22.4 في المائة)، والعراق (20.8 في المائة)، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نمواً.

البطالة

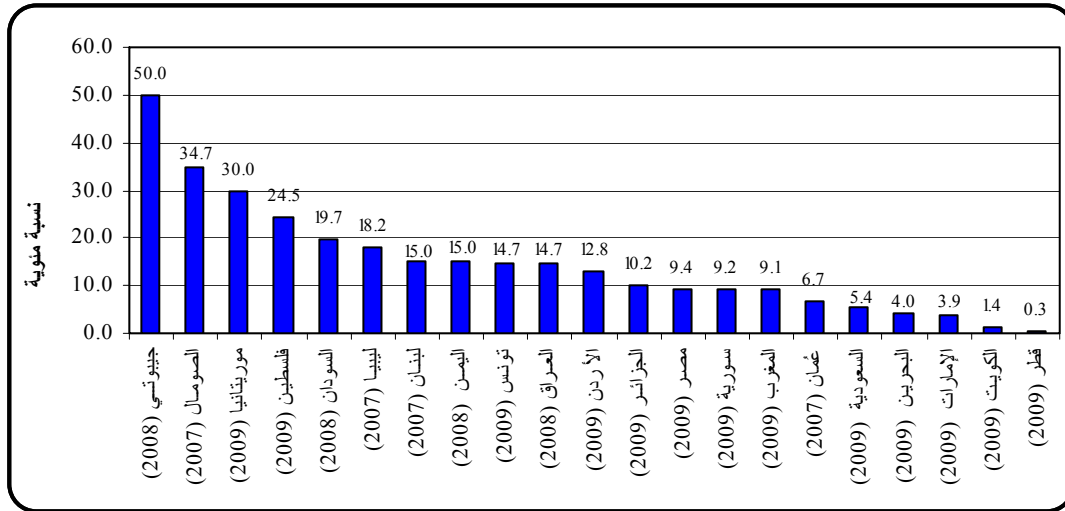
يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بحوالي 14.8 في المائة وهو متوسط يفوق متوسطات معدل البطالة في مختلف الأقاليم الأخرى في العالم. ويعتبر ارتفاع مستوى البطالة في الدول العربية عن المستوى الذي كان سائداً في عام 2007 والمقدر بحوالي 13.7 في المائة، متماشياً مع اتجاه معدلات البطالة في العالم نحو الارتفاع، حيث ارتفع المتوسط العالمي للبطالة من 5.8 في المائة عام 2008 إلى نحو 6.6 في المائة في عام 2009⁽¹¹⁾. ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 14 مليون عاطلاً في عام 2009 بما يمثل حوالي 7 في المائة من عدد العاطلين في العالم، وتحتل مصر ثم السودان صدارة ترتيب الدول العربية من حيث عدد العاطلين الذي يبلغ مجموعهما حوالي 4.7 مليون عاطلاً، الملحق (11/2).

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ارتفاع معدلات البطالة بين عام 2008 و2009 في بعض الدول العربية، مثل الأردن والإمارات والبحرين ومصر. ففي مصر ارتفع معدل البطالة من 8.8 في المائة في عام 2008 إلى

(11) الأرقام الخاصة بالدول العربية مبنية على تقديرات معدي التقرير، والأرقام الأخرى مبنية على تقديرات منظمة العمل الدولية، Global Employment Trends 2010.

9.4 في المائة في عام 2009، وفي البحرين من 3.8 في المائة إلى 4 في المائة وفي الإمارات من 3.7 في المائة إلى 3.9 في المائة وفي الأردن من 12.7 في المائة إلى 12.8 في المائة، الشكل (5).

الشكل (5) : تطور معدلات البطالة في الدول العربية



المصدر: الملحق (11/2).

ويأتي ارتفاع معدلات البطالة في بعض الدول العربية ليقف الاتجاه التنزلي لهذه المعدلات الذي شهدته هذه الدول خلال الأعوام الأخيرة نتيجة لتحسن وتيرة النمو وتراجع معدلات الخصوبة وعدد السكان في سن العمل. وبالإضافة إلى استمرار ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة وزيادة الضغوط على أسواق العمل العربية وارتفاع عدد العاطلين بين الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة المتعلمين من الشباب والنساء، يرجع ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول في الآونة الأخيرة إلى أسباب مختلفة، أهمها تأثر القطاعات المحلية المرتبط نشاطها بتقلبات الأسواق الدولية. ففي بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأثرت قطاعات التشييد والعقار من جراء انخفاض معدلات نمو الائتمان المحلي نتيجة لتأثر ميزانيات بعض البنوك عقب تراجع قيمة أصولها المستثمرة في الأسواق الدولية وتأثر أدائها بالتقلبات الكبيرة التي شهدتها أسواق الأوراق المالية في تلك الدول، بالإضافة إلى انكشافها على بعض شركات الاستثمار المالي المتعثرة. وفي بعض الدول الأخرى، ارتفعت معدلات البطالة نتيجة لتراجع أداء الصناعات المحلية وخاصة تلك المعتمدة على التصدير على ضوء انخفاض الطلب العالمي المصاحب للأزمة، وكذلك إلى تراجع حجم الأنشطة المرتبطة بالاستثمارات والشركات الأجنبية العاملة داخل تلك الدول.

ولا يتجسد تأثير الأزمة على أسواق العمل في الدول العربية في ارتفاع متوسط معدلات البطالة الإجمالية فقط بل أيضا في تغيير مؤشرات هامة أخرى مثل حجم التشغيل، ومعدل المشاركة في قوة العمل، ومعدلات البطالة حسب النوع،

ومعدلات البطالة بين الشباب، ومعدلات التوظيف في القطاع غير المنظم، والعمل في الوظائف الهشة⁽¹²⁾. إلا أن نقص البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات و ببعض خاصيات أسواق العمل العربية لاسيما وجود قطاع غير منظم هام وتواجد أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية لا يسمح بتحليل مستفيض ومفصل لآثار تلك الأزمة على البطالة وعلى أسواق العمل العربية.

وبالرغم من عدم توفر بيانات كافية عن المؤشرات المذكورة في الدول العربية، إلا أن المعلومات القليلة المتوفرة عن بعض تلك الدول تفيد بوجود تأثير الأزمة على طالبي العمل وعلى رأسهم الإناث والشباب وذوي المهارات المتدنية. ففي مصر مثلاً، ارتفع معدل البطالة بين الإناث خلال السنة الأولى من اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية من 18.8 في المائة إلى 23.2 في المائة، وانخفض معدل المشاركة في قوة العمل نتيجة إلى يأس بعض الفئات من الحصول على فرص للعمل⁽¹³⁾. من ناحية أخرى، تفيد بعض التقديرات بارتفاع حصة الوظائف الهشة في الدول العربية منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية، من حوالي 38 في المائة إلى أكثر من 39 في المائة. كما أن تزامن شبه استقرار معدلات البطالة في بعض الدول العربية مع تراجع في إنتاجية العمالة في الدول العربية يشير إلى تراجع نوعية فرص العمل المتوفرة⁽¹⁴⁾.

وفي ضوء البيانات المتوفرة، وبالنظر إلى ما حصل في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية الأخرى، فإن التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية على البطالة في الدول العربية حتى نهاية عام 2009، يبدو محدوداً. ويعزى ذلك إلى الارتباط الضعيف لعدد من هذه الدول بالاقتصاد العالمي، والدور الهام الذي يلعبه القطاع العام في التشغيل، ونتيجة كذلك للإجراءات والتدابير التي اتخذتها معظم الدول العربية، خاصة من خلال السياسات التنشيطية لإنعاش الاقتصاد وتحجيم الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على الاستثمار والإنتاج والتشغيل، التي لولاها لكانت معدلات البطالة أعلى من تلك المسجلة.

وفيما يتعلق بتوزيع معدلات البطالة بين الدول العربية، فإن هذه الدول تنقسم إلى ثلاث مجموعات. تتكون المجموعة الأولى من الدول التي يتجاوز معدل البطالة فيها 15 في المائة، وهي متكونة من الدول العربية أقل دخلاً مثل جيبوتي، والسودان، وموريتانيا واليمن، وكذلك الدول التي تأثرت اقتصاداتها بحالة عدم الاستقرار التي تشهدها على غرار الصومال وفلسطين، بالإضافة إلى ليبيا التي يبلغ معدل البطالة فيها حوالي 18 في المائة. وتضم مجموعة الدول الثانية، الدول التي تتراوح فيها معدلات البطالة بين 6 في المائة وأقل من 15 في المائة، وهي الأردن وتونس والجزائر وسورية والعراق ولبنان ومصر والمغرب. وتضم المجموعة الأخيرة الدول ذات المعدلات المتدنية وهي دول مجلس التعاون الخليجي، الملحق (11/2).

(12) تعرّف منظمة العمل الدولية الوظائف الهشة بأنها وظائف العمل للحساب الخاص والعمل للمساهمة ودعم دخل الأسرة.

(13) منظمة العمل الدولية، Global Employment Trends 2010.

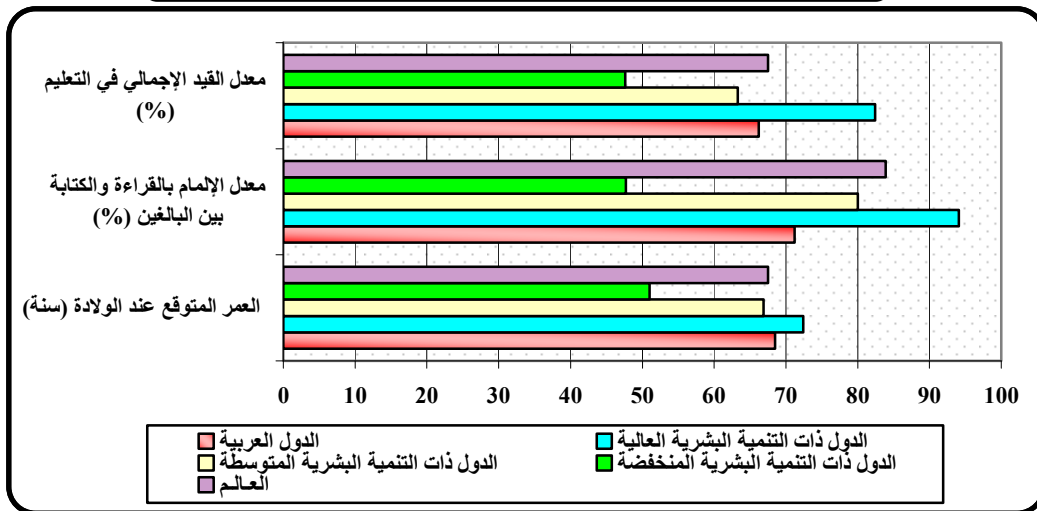
(14) تفيد تقديرات منظمة العمل الدولية بوجود تراجع في إنتاجية العامل في دول المشرق العربي بحوالي 2.5 في المائة، وارتفاع طفيف في دول المغرب العربي بحوالي 0.6 في المائة.

ويبقى تحدي نمو القوى العاملة العربية بمستويات مرتفعة قائما حيث يبلغ متوسط معدل نموها السنوي حوالي 3.6 في المائة أي بمستوى يفوق المعدلات المسجلة في مناطق أخرى في العالم، وهو معدل يفوق أيضا معدل نمو التشغيل في الدول العربية المسجل خلال عام 2008 والذي يتراوح وفق تقديرات منظمة العمل الدولية بين 2.6 في المائة في دول شمال أفريقيا و2.2 في المائة في دول المشرق العربي. كما تسجل الدول العربية معدل البطالة الأعلى في العالم بالنسبة إلى شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. وبحسب تقديرات عام 2009، يقدر متوسط نسبة الشباب بين عاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 50 في المائة، بينما تفوق نسبة طالبي العمل للمرة الأولى أكثر من ثلثي عاطلين. وتشير كثافة البطالة في أوساط الشباب، وطالبي العمل الذين لم يسبق لهم العمل، وحاملي الشهادات الجامعية والذين يمثلون خمس العاطلين في الدول العربية، إلى أن البطالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم القدرة على استيعاب الداخلين الجدد إلى القوى العاملة، وهو ما يدعو إلى تكثيف الجهود لدعم مسارات النمو المدرة لفرص العمل، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، ودعم برامج تشغيل الشباب، خاصة وأن استمرار هذا الوضع يمكن أن يؤثر سلباً على الاستقرار والسلم الاجتماعي.

الأوضاع الصحية

العمر المتوقع عند الولادة: ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 69 سنة في عام 2008. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد زاد عن 70 سنة في جميع الدول العربية، عدا جيبوتي التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 43.3 سنة، والسودان حوالي 57.5 سنة، والصومال حوالي 47 سنة، وموريتانيا حوالي 60.3 سنة، والعراق حوالي 60.6 سنة، واليمن حوالي 61.6 سنة، ومصر حوالي 68.7 سنة وليبيا حوالي 69.5 سنة، الملحق (12/2) والشكل (6).

الشكل (6) : بعض مؤشرات التنمية في الدول العربية مقارنة بمجموعات من الدول حسب مستويات التنمية (2007)



المصدر: الملحق (19/2) وقاعدة معلومات البنك الدولي (2009).

وفيات الأطفال: بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية والذي يدل على مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول نحو 41 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2008. وتوجد أقل المعدلات العربية في الإمارات وقطر والكويت وعمان، حيث انخفض المعدل دون 10 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2008. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 54 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2008. وتعتبر هاتان النسبتان أقل من نظيرتيهما في الدول النامية وعلى المستوى العالمي في عام 2008، اللتان بلغتا على التوالي حوالي 74 حالة وفاة وحوالي 68 حالة وفاة لكل ألف مولود حي⁽¹⁵⁾. إلا أنه مع ذلك لا يزال معدل وفيات الأطفال دون الخامسة يتجاوز 100 حالة وفاة في السودان والصومال وموريتانيا، الملحق (12/2).

مؤشرات الرعاية الصحية

نطاق الخدمات الصحية: تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث زادت في عام 2008 نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية عن 90 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وسورية والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما تصل هذه النسبة إلى 70 في المائة في المغرب والسودان و63 في المائة في موريتانيا و50 في المائة في اليمن. وتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (13/2).

كما تشير البيانات المتاحة، لعام 2007 إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في ثلاثة عشر دولة عربية بين حوالي 110 طبيباً في الجزائر وحوالي 240 طبيباً في لبنان ومصر. ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في أربعة عشر دولة عربية بين حوالي 130 ممرضة في العراق ولبنان وحوالي 480 ممرضة في ليبيا. وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والصومال والسودان وجيبوتي ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات لكل مائة ألف نسمة بين 10 أطباء وحوالي 30 طبيباً، وبين 20 ممرضة وحوالي 90 ممرضة. كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1.3 ألف شخص ليصل إلى حوالي 1.7 ألف شخص في موريتانيا، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب) بين 270 وحوالي 770 شخصاً.

الإنفاق على الصحة: تبين المؤشرات المتوفرة عن الإنفاق على الصحة في عام 2006 وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي ما بين 2.2 في المائة في الكويت وموريتانيا

(15) قاعدة معلومات البنك الدولي (2009).

(مع تفاوت مستويي الدخل المحلي الإجمالي والفردى بينهما) و12.8 في المائة في فلسطين. وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 3.4 في المائة في العراق و16.5 في المائة في تونس، الملحق (13/2).

من جهة أخرى، تصنف الدول العربية إلى مجموعتين من ناحية درجة الاعتماد على أي من القطاعين العام والخاص في الإنفاق على الخدمات الصحية. ويتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 12 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) على الصحة إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 63.1 في المائة في الأردن و84 في المائة في عمان، وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) الإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والعراق وقطر والكويت وليبيا وموريتانيا.

المياه والصرف الصحي: تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين نجاح البلدان العربية كمجموعة في تحقيق إنجاز أفضل مما حققته الدول النامية ككل، حيث بلغ هذا المؤشر في عام 2006 حوالي 81.7 في المائة في الدول العربية مقارنة بحوالي 80 في المائة في الدول النامية⁽¹⁶⁾. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في المدن حوالي 91.3 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 74.2 في المائة في عام 2006.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لجميع السكان في 4 دول، هي الإمارات وقطر والكويت ولبنان. في حين تتوفر لأكثر من نسبة 90 في المائة من السكان في 6 دول أخرى، هي تونس والأردن والسعودية ومصر وفلسطين وجيبوتي. بينما تنخفض هذه النسبة إلى 70 في المائة في السودان و66 في المائة في اليمن و51 في المائة في موريتانيا و29 في المائة في الصومال، الملحق (14/2).

وعلى مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف.

وبالنسبة لمدى توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2006 نحو 70.8 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 51.4 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 57 في المائة⁽¹⁷⁾. ويلاحظ التفاوت الكبير في

⁽¹⁶⁾ قاعدة معلومات البنك الدولي (2009).

⁽¹⁷⁾ قاعدة معلومات البنك الدولي (2009).

توفير خدمة الصرف الصحي الملائم بين سكان الحضر وسكان الريف، حيث بلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر نحو 86.4 في المائة في عام 2006.

وتشير البيانات المتاحة للدول فرادى إلى أن قطر والكويت قد وفرتا خدمات الصرف الصحي الملائم لجميع السكان، وأن 6 دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة من السكان، وهي الإمارات والجزائر والسعودية وسورية وفلسطين وليبيا، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي 38 في المائة في موريتانيا و35 في المائة في السودان و23 في المائة في الصومال، الملحق (14/2).

التعليم

القيّد في مرحلة التعليم الأساسي: وفقاً لأهداف الألفية، يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول 2015، ويتبين من خلال البيانات المتوفرة أن تحقيق هذا الهدف في متناول كل الدول العربية، عدا السودان وجيبوتي، حيث لا يتجاوز فيهما معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي في عام 2007 حوالي 66.4 في المائة و46.5 في المائة على التوالي. وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في كل الدول العربية، خلال الفترة 1990-2007، حيث تجاوز 100 في المائة في كل من الإمارات والبحرين وتونس والجزائر وسورية وقطر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا، وتجاوز 90 في المائة في كل من الأردن والسعودية والكويت ولبنان، و80 في المائة في كل من عمان وفلسطين، و87 في المائة في كل من العراق واليمن، الملحق (15/2-أ).

كما يلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي، في الفترة 1990-2007، في معظم الدول العربية. وتشير البيانات إلى أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والعراق واليمن، قد وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الملحقان (15/2-ب) و(15/2-ج).

القيّد في مرحلة التعليم الثانوي: يتجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2007، حسب البيانات المتاحة، حوالي 80 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر، بينما يتراوح هذا المعدل بين حوالي 25 في المائة و48 في المائة في جيبوتي والسودان والعراق وموريتانيا واليمن. وتشير بيانات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة 1990-2007، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، عدا العراق واليمن، الملحق (15/2-أ)، والشكل (6).

أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة نفسها، فقد كان اتجاهه تصاعدياً في الدول المتوفرة بياناتها. ويلاحظ أن هذا المعدل قد ارتفع في الأردن في تلك الفترة من حوالي 32.8 في المائة إلى 86.6 في

المائة. وقد شهدت تونس والسعودية والكويت تحسناً جيداً في هذا المؤشر، حيث بلغت زيادته أكثر من حوالي 20 نقطة مئوية في كل دولة على حدة، الملحق (15/2- ب).

ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي في عام 2007 إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في تسع دول عربية. وفي المقابل، سجل كل من اليمن والعراق وجيبوتي أكبر فجوات النوع الاجتماعي لصالح الذكور بين الدول العربية، الملحق (15/2- ج).

القيد في مرحلة التعليم العالي: تتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية. وقد تصدرت لبنان هذه القائمة، سنة 2007، بنحو 51.6 في المائة، تليها فلسطين بنحو 46.2 في المائة. ومن ناحية أخرى، ما زالت مؤشرات جيبوتي والسودان وموريتانيا منخفضة ودون معدل 7 في المائة. وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والجزائر وتونس وفلسطين ولبنان وليبيا.

وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 1990-2007، في جميع الدول العربية، عدا قطر حيث تراجع هذا المعدل من 27.0 في المائة إلى 15.9 في المائة خلال الفترة المذكورة. ونمت المعدلات بنحو أكثر من الضعف في الأردن والسعودية والسودان ومصر واليمن، وزاد المعدل بأكثر من ثلاثة أضعاف في الإمارات وتونس وليبيا.

معدلات التمدد ونسبة التسرب من التعليم: يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدد (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 10.8 سنة في عام 2007، ويبقى بذلك في حدود معدلي الدول النامية (10.2 سنة) ودول العالم ككل (10.8 سنة)⁽¹⁸⁾. وتقدر سنوات التمدد بنحو 15.1 سنة في البحرين، وحوالي 14 في تونس، وحوالي 13 سنة في الأردن والجزائر والسعودية وفلسطين وقطر ولبنان، وحوالي 12 سنة في مصر وعمان والكويت، وحوالي 10 سنوات في المغرب والعراق، وحوالي 8 سنوات في اليمن وموريتانيا، وحوالي 5 سنوات في جيبوتي. ويشير التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدد وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى تحقيق تقدم ملموس في مستوى تعليم السكان ورفع كفاءة الموارد البشرية، الملحق (16/2).

وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسب التسرب المدرسي مازالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث بلغت في عام 2007 في موريتانيا حوالي 45.5 في المائة وفي اليمن حوالي 40.5 في المائة وفي السودان حوالي 37.9 في المائة وفي المغرب حوالي (22.5 في المائة). وتجدر الإشارة إلى زيادة معدلات التسرب في الفترة 1999-2007 في كل من

(18) قاعدة معلومات اليونسكو (2009).

السودان وفلسطين ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر. ويرجع ارتفاع هذا المؤشر إلى عدة عوامل مثل تدني مستوى التعليم، أو ارتفاع تكاليف الدراسة، أو ضرورة العمل لمساعدة الأسرة. كما يعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية، الملحق (16/2).

الإنفاق على التعليم: بلغت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في المغرب حوالي 5.6 في المائة وفي اليمن 5.7 في المائة وفي تونس حوالي 6.5 في المائة وفي السعودية حوالي 6.7 في المائة وفي جيبوتي حوالي 7.8 في المائة وذلك خلال الفترة 1996-2007، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية. ولا تزال هذه النسبة منخفضة للغاية في السودان (0.8 في المائة). أما نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فقد تراوحت، في الفترة 1996-2007، بين حوالي 23 في المائة و 28 في المائة في الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية والمغرب. في حين بلغت هذه النسبة أقل من 10 في المائة في عُمان والصومال والسودان ولبنان، الملحق (17/2).

الأمية: قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية بحوالي 29 في المائة في عام 2007، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء. وتقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15-24 سنة) بحوالي 13 في المائة. وقد أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في تراجع ملحوظ لهاتين النسبتين عما كانتا عليه في عام 2000، إذ كانتا تقدران بحوالي 38.8 في المائة و 20.5 في المائة على التوالي، الملحق (18/2- أ) والشكل (6).

ويصل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية إلى مستويات مرتفعة في عام 2007، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 37 في المائة، وفي المغرب حوالي 44 في المائة، وفي العراق حوالي 59 في المائة. في حين حققت الدول العربية الأخرى تراجعاً ملحوظاً في معدل الأمية، خلال الفترة 1990-2007، حيث انخفض هذا المعدل إلى حوالي 6 في المائة في الكويت وفلسطين وحوالي 5 في المائة في قطر وحوالي 8 في المائة في الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن جهود محو الأمية في مصر أسهمت في تخفيض معدل الأمية من حوالي 53 في المائة في عام 1990 إلى حوالي 34 في المائة في نهاية الفترة المذكورة، الملحق (18/2- أ).

وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) حوالي 38 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 18 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تفوق 50 في المائة في اليمن وموريتانيا والمغرب والعراق. وينعكس ذلك على مستوى مؤشر المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية، عدا لبنان والكويت والأردن، حيث تحسن هذا المؤشر بصفة ملحوظة، الملحق (18/2- ب).